

بيان مشترك

تواصل سقوط الضحايا من المواطنين السوريين

مع تواصل الاعتقال التعسفي

ما زالت السلطات السورية مستمرة باستعمال القوة المفرطة والعنف لتفريق التجمعات السلمية في عدد من المحافظات والمدن السورية، وكذلك ما زالت مستمرة حالة العنف المسلح، حيث أدت هذه الحالة الى سقوط المزيد من الضحايا (قتلى وجرحى)، ومنهم الاسماء التالية:

الضحايا القتلى من المدنيين

المحواش- حماه:

- وائل غريب عيسى (بتاريخ 20102011)

كرم الزيتون- حمص:

- رامي كنجو - عبد الباسط عبد الله الطويل (بتاريخ 20102011)

حي المنازحين- حمص:

- ايمن حداد- محد فلاحه- محمد ديب عثمان (بتاريخ 20102011)

المقصور- حمص:

- حسان نصوح الحموي (بتاريخ 20102011)

الضمير- ريف دمشق :

- محمد سليم الحلبي (بتاريخ 20102011)

جاسم- درعا:

- محمد سامي العامر- اسامه احمد الجلم- محمد عواد المعيد (بتاريخ 20102011)

دارة عزة-حلب:

- حسام عبد القادر حميكو (بتاريخ 20102011)

ادلب :

- عبد الفتاح العباس (بتاريخ 20102011)

الضحايا القتلى من الجيش والشرطة

ادلب:

- العريف ملهم يوسف شاويش (بتاريخ 20102011)

حمص:

- العريف دانيال محمد علي (بتاريخ 20102011)

دوما- ريف دمشق:

· المجند علاء الدعاس (بتاريخ 20102011)

دمشق:

· المجند نضال سمير الدباغ - المجند بلال عصام طوغلي (بتاريخ 20102011)

السويداء :

· المجند لواء زواف المديك (بتاريخ 20102011)

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، اذ نتوجه بالمتعازي الحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال، ايا كانت مصادرها

ومبرراتها. فإننا نتوجه الى الحكومة السورية. من اجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الدوقف الفوري لدوامة العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف و آيا كانت أشكاله ومبرراته .

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواقع و فك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتل و جرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين. وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

الماعتقالات التعسفية

وتواصلت حملات الماعتقال التعسفي خارج القانون بحق المواطنين السوريين، وقد طالت العديد من المواطنين السوريين. في مختلف المحافظات السورية، عرف منهم:

حماله:

- محمد فاعور - ياسر خليف - ريان نعيم (بتاريخ 19102011)

طيبة الامام-حماته :

- محمد عبد الله الموسى (بتاريخ 20102011)

حلب:

- نسرین بنت فاروق بكور, تم اعتقالها بتاريخ 19/10/2011 وصدر قرار بتوقيفها واحالتها الى سجن حلب المركزي بتهمة المشاركة في تظاهرة في حي الشهداء (بتاريخ 19102011)

المقامشلي-الحسكة:

- دلبرين محمد (بتاريخ 20102011)

نمر-درعا

- أسامة إبراهيم العمار- محمد العمار- بلال عمر الكوشان- سامر محمد المبكري- إبراهيم المبكري- عمر الكوشان (بتاريخ 17102011)

المسيفرة-درعا:

- احمد جمال علي الزهبي-علي جمال علي الزهبي-علاء احمد عبد الرزاق الزهبي - محمد النور محمد عيد الفالح(بتاريخ 19102011)
- علي الدقر- محمد جبر عبد الرزاق(بتاريخ 18102011)

سقباء-ريف دمشق:

· أحمد أبو هبرة -محمد جمعة (بتاريخ 20102011)

عربين-ريف دمشق:

- محمد الجزار (بتاريخ 20102011)

دوما-ريف دمشق:

- ياسر عدنان رمضان (بتاريخ 20102011)

المقايون- دمشق:

· ازدهار عبد الباري- زينب عبد الباري (بتاريخ 20102011)

· غسان لبّاد (بتاريخ 19102011)

المقصير-جمص:

- حربي العلي- عبد المعين عبد الرزاق- عبد المعين أحمد وحيد (بتاريخ 20102011)

تلبيسة - حمص:

أحمد سليم المضحيك (بتاريخ 20102011)

المباعدة - حمص:

محمد جدوع الضو الفاهوري - محمود محمد عبيسان الحميد الفاهوري (بتاريخ 20102011)

بانياس - طرطوس:

• يحيى منى - عبود شيخة (بتاريخ 20102011).

عفرين - ريف حلب:

· المهندس عبد الرحمن يوسف - بشار حسين حسين - ارشان جاويش (بتاريخ 20 / 10 / 2011).

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ذدين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين. ولذلك فإننا نتوجه الى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

· إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

· كف ايدي الأجهزة الامنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الانسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

· وضع جميع اماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الماشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

· الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

وإذ نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحقة والعدالة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعا على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد لجميع أبنائه
استثناء.

واننا نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومُعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، و المادة (12)، إن حرية الرأي والتعبير، مصنونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة، ولذلك فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل من أجل:

§ اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

§ ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية، عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية .

§ الموقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) (أو) ما يعرف بالشبيحة)، ولإسما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم. باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونيا .

§ أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الأحوال المعاشية وتعميق الازمات المجتمعية، ولم يساهم هذا الأسلوب القمعي بتهدئة الأجواء ولما بالعمل على إيجاد الحلول السلمية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريهم، هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

2- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

3- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

4- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

5- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).